IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
js.uokut.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي التاسع للعلوم الإدارية والاقتصادية - 2-3 مايو/ ايار 2026

دور الإبتكار المحاسبي في تعزيز ريادة الأعمال وإنعكاسها على الحد من البطالة لدى الشباب العراقي
(دراسة إستشرافية ـ تنموية)

الأستاذ المشارك الدكتور كمال عبد العزيز النقيب [1] ، م. د. أسعد جاسم خضير القيسي [2]

انتساب الباحثين
[1] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بلاد الرافدين، العراق، بعقوبة، 32001

[1] professornakibson@gmail.com
[2] asaadj688@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2026

المستخلص
يركز هذا البحث على دراسة متغيرات البحث الثلاثة والمتمثلة بكل من الإبتكار عموماً والإبتكار المحاسبي خصوصاً ومدى علاقته وتأثيره على منهج ريادة الأعمال وتشجيع الشباب العراقي في إقامة مشاريعهم الصغرى والصغيرة والمتوسطة (وفق أسس التصنيف بين تلك المشاريع الثلاثة سواء أكان معيار عدد العاملين أو قيمة رأس المال أو حجم وقيمة المبيعات وغيرها من المعايير) مما يخلق المستلزمات الموضوعية للحد من البطالة بين صفوف جيوش العاطلين لدى الشباب العراقي خلال العقدين الماضين وعليه تضمن البحث إثارة جملة من التساؤلات التي تعكس مشكلة البحث ومن ثم تحديد أهمية البحث وعرض أهداف البحث وصممت فرضيات البحث وحددت المتغيرات الثلاث للبحث ألا وهي المتغير المستقل المتمثل بالإبتكار المحاسبي والمتغير الوسيط المتمثل بريادة الأعمال وأخيراً المتغير التابع المتمثل بالبطالة بين صفوف الشباب العراقي.
من ضمن الإستنتاجات الرئيسية لهذا البحث بأن هنالك علاقة ما بين الإبتكار المحاسبي وريادة الأعمال من جهة وما بين إقامة وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بين صفوف الشباب العراقي من جهة أخرى. وبناءاً عليه يتقدم الباحثان بتوصية رئيسية تدعو لإقامة هيئة مستقلة تعني بتطوير وتنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة في صفوف الشباب العراقي.

الكلمات المفتاحية: الإبتكار المحاسبي، ريادة الأعمال، البطالة

The Role of Accounting Innovation in Enhancing Entrepreneurship and its Reflection on Eliminating the Unemployment of Iraqi Youth (Potential – Developmental Study)

Asso. Prof. Dr. Kamal Abdul Aziz Al-Nakib [1] , Lec. Dr. Asaad Jasim Khudair Al-Qaisi [2]

Affiliation of Authors
[1, 2] College of Administration and Economics, University of Bilad Al-Rafidain, Iraq, Baqubah, 32001

[1] professornakibson@gmail.com
[2] asaadj688@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2026

Abstract
This research paper focuses on studying the three research variables, which are the Innovation in general and the Accounting Innovation particularly, to explore its relation and influence on the Entrepreneurship Approach, in order to encourage the Iraqi Youth to establish their Macro, Small, and Medium Enterprises (According to different criteria's and standards of classification those enterprises, such as: Number of employees, the value of capital, the amount and volume of sales and other standards). In alien with this approach the research aims to clarify the possibility of eliminating the unemployment among Iraqi Youth.
Especially this Eco-Social Problem is facing critically during the last 22 years, since 2003. That's why this research paper raised some questions that reflecting the statement problem, and contents the research importance, research objectives, research hypotheses, research variables.
The main conclusion of this research is there a direct relationship between the accounting innovation and entrepreneurship from one side and between developing the macro, small and medium enterprises and eliminating the unemployment of Iraqi youth from another side. Accordingly, the researcher's advice to establish a special Authority for Developing the Macro, Small and Medium Enterprises (MSME) to take care of mobility the Iraqi youth.

Keywords: Accounting Innovation, Entrepreneurship, Unemployment

المقدمة

إن العلاقة بين أركان المثلث التنموي المتمثل بكل من الإختراع والإبتكار والريادة في ظل تأمين إنسيابية للتمويل اللازم لتفعيل الأفكار الإبداعية في صيغة عملية وممارسة تطبيقية تساهم في إحداث تغير وتطور نوعي في هيكلة الإقتصاد وتنويع مصادر الدخل دون الإقتصار على مورد واحد يعاني من عدم الثبات والإستقرار من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وهذه الحالة تنطبق على الإقتصاد العراقي منذ عقود وإزدادت هيكلته تشوها ما بعد الإحتلال الأمريكي الغاشم في عام 2003.

إن المقدمة أعلاه تحاكي الإقتصاد العراقي في ظل الأزمات المالية والنقدية والضريبية والجمركية والإستثمارية والتنموية عموماً الذي كان وما يزال يعاني منها الإقتصاد العراقي وبالذات بعد عام 2003 ولغاية الآن بالرغم من القيام ببعض المحاولات (وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة)، التي تسعى للإصلاح والتطوير والنهوض بالإقتصاد العراقي ودفع عجلته التنموية نحو آفاق رحبة تساهم في تحقيق المصالح المشتركة والمتداخلة بين الجهات الأربعة المتمثلة بكل من الدولة والمجتمع عموماً والمؤسسات والوحدات الإقتصادية بإعتبارها الرافعة التشغيلية للتنمية خصوصاً، والمواطن الفرد الذي يجب أن يشكل هدف التنمية وأداتها التحررية والفاعلة. لكن للأسف لم تؤدي تلك المحاولات الى نتائج إيجابية ملموسة وذات قيمة مضافة محددة للإقتصاد العراقي.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لتناقش العلاقة بين محوري أو ضلعي من أضلاع المثلث التنموي المتمثل بدراسة العلاقة بين الإبتكار عموماً والإبتكار المحاسبي خصوصاً وبين تفعيل وتعزيز ريادة الأعمال من أجل السعي لتوجيه الشباب العراقي من الخريجين للمبادرة بإنشاء مشاريعهم الصغرى والصغيرة والمتوسطة ليشكل هذا التوجه بمثابة خارطة طريق تسعى من أجل الحد من أحد المشاكل الإقتصادية والإجتماعية المؤرقة في المجتمع العراقي خلال العقدين الأخيرين المتمثلة بظاهرة البطالة التي تجاوزت نسبتها في بعض الفترات 30% علماً إن البيانات الإحصائية الصادرة من جهات رسمية عراقية مختلفة ليست متفقة على نسبة محددة بعينها.

المحور الأول: الإطار المنهجـــي للبحـــــث

مشكلة البحث

يركز البحث على دراسة الآفاق الإستشرافية ذات الطابع والتوجه التنموي للعمل على الحد من مشكلة البطالة في المجتمع العراقي وبالذات بين صفوف عشرات بل ومئات الاف من جيوش الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا اللذين ينضمون إلى جيش العاطلين عن العمل مما يترتب عليه ليس مشاكل إقتصادية ومعيشية وحياتية فحسب بل تتعداها إلى أن تكون حاضنات لنمو وتوسع بعض المشاكل الإجتماعية، بل وحتى السياسية.

وبناءاً عليه تتمثل مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

1) هل أن الإبتكار عموماً والإبتكار المحاسبي خصوصاً سوف يساهم في تعزيز وتطوير وتوسيع تطبيق فلسفة ريادة الأعمال في المجتمع العراقي؟
2) هل أن تحقيق هدف ريادة الأعمال كمنهج تنموي سوف يساهم فعلاً في الحد من البطالة بكافة صورها لدى الشباب العراقي؟ لاسيما وأن التركيبة السكانية والإجتماعية والتركيب الطبقي للمجتمع العراقي يؤشر بأن الشباب في سن العمل يشكلون نسبة عالية في المجتمع مقارنة بالعديد من المجتمعات العربية وغير العربية المجاورة والإقليمية.

أهداف البحث

1) طرح مفاهيم نظرية بهدف تطبيقها في الواقع العملي عن مفهوم ومحتوى وأهداف وأنواع الإبتكار عموماً والإبتكار المحاسبي خصوصاً.
2) ربط وتوضيح العلاقة والتأثير والتأثر ما بين الإبتكار وريادة الأعمال ومدي تطبيقها في الإقتصاد العراقي.
3) السعي لتشكيل هيئة مركزية وإعادة هيكلة المؤسسات والجهات الحكومية المسؤولة عن تنمية وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من قبل رواد الأعمال من الشباب العراقي.
4) وضع خارطة طريق منهجية ومرحلية تنظم عملية الحد من البطالة تدريجياً من أجل القضاء عليها لاحقاً وفق خطط وسياسات تشغيل وإستخدام مبنية على خلق تنمية صناعية وزراعية وخدمية مستدامة متكاملة ومترابطة.

أهمية البحث

لا يمكن لنا أن نتجاهل الأهمية التي من الممكن أن يحققها هذا البحث في حال الإستفادة من الإستنتاجات التي سوف يتوصل إليها الباحثان والتي على ضوءها سوف يقوم الباحثان بصياغة جملة من التوصيات التي تساعد في الحد من مشكلة البطالة بين صفوف الشباب العراقي. كون البطالة تشكل ظاهرة سلبية إقتصادية وإجتماعية في المجتمع العراقي خلال العقدين الأخيرين خلاف ما كان معمول به في العقود السابقة من القرن العشرين، الذي تجد

التنسيق والإنسيابية ما بين وزاراتي التخطيط والتعليم العالي والبحث العلمي في تأمين الفرص الوظيفية للخريجين في سوق العمل العراقي، بما يشكل الإنسيابية المنضبطة في تأمين سوق العمل.

فرضية البحث

صمم الباحثان الفرضيتين الرئيسيتين العدمية المتمثلة بما يلي:

H-01 أن تفعيل وتوسيع مناهج وأشكال الإبتكار عموماً والإبتكار المحاسبي خصوصاً لا يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل برامج ريادة الأعمال من قبل الرواد الشباب العراقيين.

H-02 إن تطوير منهج ريادة الأعمال لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من البطالة بين صفوف الشباب العراقي.

منهجية البحث

اعتمد الباحثان في عرض هذا البحث على المنهج الإستنباطي– الوصفي في عرض الجوانب الفكرية والأسس النظرية لعناصر البحث بالإسترشاد بالمراجع والكتب العلمية والدوريات ووقائع المؤتمرات والندوات العلمية وما ينشر على المواقع المختلفة للشبكة العالمية للمعلومات (الانترنيت) كما استرشد الباحثان بالمنهج الإستقرائي في عرض الجانب العملي بناءاً على ما تم الحصول عليه من بيانات مالية وغير مالية من الجهات المختصة ذات العلاقة بقطاع الشباب والعمل والشئون الإجتماعية عموماً مع التركيز على متابعة تنفيذ برامج التوظيف والإستخدام التي تمت خلال فترة الدراسة سواء أكانت تلك المعلومات من مصادر محلية أو اقليمية أو دولية بما فيها بعض البيانات الموثقة والصادرة من صندوق النقد الدولي وشبكة الإقتصاديين العراقيين ومنتدى الحوار المتمدن والأجهزة الحكومية في العراق وفي مقدمتها البيانات الصادرة بالخصوص من البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء وديوان الرقابة المالية ووزارة العمل والشئون الإجتماعية ووزارة الشباب والرياضة وغيرها من الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث والمؤتمر عموماً.

متغيرات البحث

يتضمن البحث ثلاث متغيرات وهي المتغير المستقل المتمثل بالإبتكار المحاسبي والمتغير التابع والمتمثل بريادة الأعمال، (والذي هو ذاته متغير وسيط) للتأثير على المتغير التابع الثاني المتمثل بالبطالة لدى الشباب العراقي.

صعوبات البحث المتوقعة

1. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة من بعض المؤسسات.
2. عدم توفر الدراسات الوافية التي تجمع بين متغيرات البحث مجتمعة.
3. محدودية الوعي بمفهوم ريادة الاعمال.

أساليب جمع بيانات البحث:

أعتمد الباحثان على جمع البيانات من مصدرين أساسيين وهما المصدر الرئيسي المتمثل بالبيانات الفعلية والتقديرية من عدة مصادر من ضمنها وزارة العمل والشئون الإجتماعية ووزارة الشباب والرياضة والجهاز المركزي للإحصاء في العراق وكذلك البيانات المتاحة لدى وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي وشبكة الإقتصاديين العراقين وغيرها من الجهات الحكومية ومراكز البحوث المحلية والدولية.

وكذلك المصدر الثانوي المتمثل بالكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية المحلية والعالمية الرصينة والمحكمة ووقائع المؤتمرات والندوات العلمية والروابط المختلفة ضمن الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنيت).

محاور للبحث

المحور الأول: الابتكار المحاسبي

تمهيد

يشهد مجال المحاسبة تحولًا جذريًا مستندًا على التطورات التكنولوجية السريعة والمتسارعة وبالذات في مجال تطبيق تقنيات الذكاء الإصطناعي والتغيرات التنظيمية وتحولات نماذج الأعمال وذلك من خلال اعتماد أبرز الابتكارات المعاصرة في عالم المحاسبة وتقيّم آثارها العميقة على الوحدات الاقتصادية.

لقد أحدثت الابتكارات التكنولوجية، وخاصة دمج الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، ثورة في العمليات المحاسبية التقليدية. إذ تعمل أدوات الأتمتة والتحليلات المتقدمة للبيانات على تبسيط المهام الروتينية، وتعزيز الدقة، وتمكين المحاسبين من التركيز على الأنشطة الأكثر استراتيجية من خلال إعادة هذه التطورات التكنولوجية وبما يعزز المهارات المطلوبة في مهنة المحاسبة وما يترتب على ذلك من تأثير على التطوير المهني والتعليم العالي المحاسبي. حيث ان عملية فهم الابتكارات التكنولوجية أصبح أمراً بالغ الأهمية لمتخصصي المحاسبة للتكيف مع المتطلبات والتحديات والفرص الجديدة في عصر الرقمنة، مثل الابتكار في

المحاسبة، تكنولوجيا البلوك تشين في المحاسبة، تحليل البيانات الضخمة، الشبكة السحابية، أنترنيت الأشياء، أتمتة المحاسبة، الشمول المالي، الشفافية المحاسبية والمالية، وغيرها من تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة.

لماذا الابتكار في المحاسبة؟

تقوم مهنة المحاسبة بتزويد المستخدمين كافة بمعلومات مالية وغير مالية عن الأنشطة الاقتصادية والتي تدعم في النهاية اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر كفاءة، وقرارات إدارية رشيدة، إذ تؤدي تلك القرارات الأكثر كفاءة وفعالية إلى تأمين الإزدهار والتقدم الإجتماعي والنمو الإقتصادي في المجتمع العراقي، مما يعتمد الازدهار الاقتصادي في اقتصاد اليوم، على جودة المعلومات المحاسبية، ويُعد الابتكار مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تُعد حاسمة للنمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك من الطبيعي أن يهتم الباحثون بمدى تقديم المحاسبة لمعلومات حول الابتكار لمختلف صانعي القرارات الاقتصادية [1].

عادة ما تؤدي الابتكارات إلى خلق نوع من الأصول غير الملموسة الداخلية غير المعترف بها في الوحدة الاقتصادية كما هو الحال مع الأصول غير الملموسة الأخرى المُولَّدة داخلياً والمعروفة في الأدب المحاسبي بالأصول المعنوية أو الوهمية، لكن بالحقيقة تساهم تلك الأصول غير الملموسة الناجمة عن الإبتكار المحاسبي إلى خلق قيم مضافة جديدة للوحدة الإقتصادية.

ويعاب على المحاسبة في ظل الوظائف المعاصرة للمحاسبة المتمثلة بالقياس والإفصاح المحاسبي عدم قدرتها على وضع معايير محددة لقياس هذه الأصول غير الملموسة مما لا تظهر في القوائم المالية حالياً.

ويرى الباحثان بأنه يجب على المحاسبة أخذ هذه الملا حظة بنظر الإعتبار في القياس المحاسبي. بسبب عدم توفر معلومات في الوقت المناسب حول جهود الابتكار الحالية أو حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المرتبطة بالجهود الابتكارية الناجحة السابقة، ومع وجود أفاق طويلة بما فيه الكفاية، تنقل التدفقات النقدية والأرباح للوحدة نتائج أنشطة الابتكار الخاصة بها، ومع ذلك، يحتاج مستخدموا المعلومات المحاسبية المختلفون إلى معلومات حول الابتكار لاتخاذ قرارات اليوم بدلاً من الانتظار لسنوات حتى تتحقق نتائج الابتكار [2].

الصفات التي تحدد الابتكار في المحاسبة

أشار [3] الى ان الخصائص الثلاثة التي تميز الابتكار عن غيره من أنواع الموارد الاخرى، وتتجسد هذه الخصائص بـــ (**الحداثة، وعدم التنافسية، وقابلية الاستبعاد الجزئي**)، كما وضح ايضاً بأن جميع الابتكارات تبدأ بالأفكار ونمو الإختراعات الحديثة، ويشير **مصطلح الحداثة** إلى الأفكار الجديدة أو الطرق الجديدة لتطبيق الأفكار الموجودة. مثل هذه الأفكار هي تصاميم أو مخططات للقيام بشيء ما أو شئ تم صنعه ويتطلب تطويره، أي مجموعة من التعليمات للبدء بالأشياء الموجودة مثل رأس المال والعمل ثم تحويلها أو استخدامها بطريقة تولد مزيدًا من الإنتاج أو الفائدة، ويرى جونيز ان مصطلح **عدم التنافسية** تعني أن عدة أطراف يمكنهم استخدام الفكرة في نفس الوقت دون أن يقللوا من قدرة الآخرين على الوصول إليها وان الفكرة الأساسية تتمحور أن الأفكار تختلف تقريبًا لكنها لا تنفد بالاستخدام، أي ان استخدام الشخص لشيء ما عادةً ما يمنع استخدام شخص آخر له، بمعنى آخر إن تنفيذ فكرة عادةً لا يمنع الآخرين من القدرة على تنفيذ نفس الفكرة وان القدرة على إعادة استخدام الأفكار وتوليد أفكار جديدة من الأفكار السابقة تؤدي إلى عوائد متزايدة وليس ثابتة،

وخير مثال على هذه الأفكار ما نجده في الواقع من الإبتكار والإبداع الصيني في مختلف الأنشطة الإقتصادية المدنية والعسكرية وقدرتها على تطوير النماذج التي تحصل عليها بطرق مختلفة سواء أكانت طرق مشروعة أو غير مشروعة. كما أن التطور الإبداعي الذي حصل خلال الربع الأخير من عام 2025 بطرح مفاهيم ونماذج الذكاء الإصطناعي التوليدي يؤشر على صحة هذه الأفكار الواردة أعلاه.

وبالتالي فهي مفتاح لإبراز دور الابتكار في دفع النمو الاقتصادي، واشارة الى الخاصية الثالثة للابتكار هي **الاستبعاد الجزئي** التي تشير إلى قدرة المخترعين على منع الآخرين من الوصول إلى الابتكار، ولكن ليس منعه تمامًا، مما يعني أن الابتكار غير متاح للآخرين للاستخدام أو لتوليد أفكار جديدة استنادًا إلى الفكرة الأصلية، وبذلك يخلق الاستبعاد الجزئي منافسة غير كاملة ويوفر تعويضًا يحفز المخترعين على الابتكار.

يلاحظ للوهلة الأولى بأن الخاصية الثانية المتمثلة بعدم التنافسية والخاصية الثالثة المتمثلة بالإستبعاد الجزئي تعتبران متناقضتين بكون الأولى تفسح المجال للتنافس في تقليد وتطوير الإبتكار والإبداع والإختراع لمن يرغب من المنافسين بينما الخاصية الثالثة تحد من صلاحية إستخدام الأخرين لبعض وليس كل أوجه ومجالات الإبتكار والإبداع، وعليه نحن نقول إن مجال التنافس وإطاره مختلف في كلا الخاصيتين في الحجم والعمق والآفق الذي يشمله التنافس المشروع والمنظم والممنهج.

يرى الباحثان ان جميع الخصائص الأساسية للابتكار ضرورية للنمو الاقتصادي وتحقيق ريادة الاعمال من خلال توظيفها بكفاءة

في جميع الممارسات المحاسبية التي تعد الاداة الاساسية التي تشبه الخريطة التي توجه السفن في بحر الاقتصاد والاعمال. وبعبارة أخرى، إذا كان أي نشاط أو مورد يفتقر إلى إحدى السمات الثلاثة المشار إليها أعلاه فإن الارتباط الخاص بين الابتكار المحتمل والنمو الاقتصادي يواجه تحديات كبيرة.

دور الابتكارات التكنولوجية في تطوير مهنة المحاسبة

يمثل دمج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الممارسات المحاسبية تحولًا محوريًا ويختلف جذرياً عن الاساليب التقليدية. فالمهام الروتينية والمتكررة، مثل إدخال البيانات، ومعالجة الفواتير، والمطابقة، أصبحت الآن تُؤتمت بدقة غير مسبوقة، هذا لا يوفر فقط وقتًا ثمينًا للمحاسبين، بل يقلل أيضًا من خطر الخطأ البشري، مما يضمن مستوى أعلى من الدقة في السجلات المالية **[4].**

تمتد أتمتة المهام الروتينية إلى مجالات مثل تصنيف المعاملات، حيث يمكن لخوارزميات التعلم الآلي والتكيف مع الأنماط المتغيرة، مما يجعل العملية أكثر كفاءة مع مرور الوقت، وان ذلك يساعد المحاسبين من تحويل تركيزهم نحو الجوانب الأكثر تعقيدًا واستراتيجية في إدارة الشؤون المالية، مما ظهر مفهوم جديد يصطلح عليه بمفهوم "المحاسبة الإسترتيجية، **[5]**وقد يؤدي التكامل بين الذكاء الاصطناعي والمحاسبة إلى تحسين ملحوظ في الدقة والكفاءة، حيث تعمل خوارزميات التعلم الآلي من خلال التعلم المستمر والتكيف على صقل قدرتها على تصنيف ومعالجة البيانات المالية، وان هذه القدرة على التكيف لا تعزز الدقة فحسب، بل تُساهم أيضًا من تسريع تحليل مجموعات البيانات الكبيرة **[6]**

وبناءً على ما تقدم يرى الباحثان ان الابتكارات التكنولوجية في المحاسبة، المستندة الى اعتماد الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، تسهم بإعادة تشكيل مهنة المحاسبة بأساليب أكثر حداثة، إذ ان أتمتة المهام الروتينية، وتحسين الدقة، وتطور أنظمة دعم القرار، تعزز الكفاءة والأثر الاستراتيجي للمهنيين في المحاسبة، وتتجه أدوار ومسؤوليات المحاسبين نحو الافضل بحيث يصبح التطوير المهني والتعليم أمرًا بالغ الأهمية لضمان تجهيز القوى العاملة للتعامل مع هذا المشهد الديناميكي، ويرون ان اندماج التكنولوجيا مع المحاسبة سوف يساهم في خلق شئ جديد في محتوى وأهداف ومسؤوليات كل من المحاسب والمدقق الداخلي والخارجي، حيث ينظر للمحاسبون ليس فقط كأمناء على السجلات المالية وانما كشركاء استراتيجيين يساهمون في نجاح مؤسساتهم وبما يضمن تحقيق الاستجابة السريعة تماشياً مع بيئة الأعمال السريعة، وبالتالي تستطيع المنظمات التنقل بين حالات عدم اليقين بمرونة أكبر.

علاقة الابتكار بالتقارير المالية

توجد علاقة وطيدة بين الابتكار وجودة التقارير المالية من خلال المعلومات التي توفرها تلك التقارير عن الابتكارات التي تعتمدها الوحدة الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤثر على قرارات المستخدمين عامة والمستثمرين على وجه التحديد، فهي تساعدهم على فهم كيف تتأثر التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة بنشاطاتها الابتكارية، على سبيل المثال، لفهم تداعيات نشاطات الابتكار في الوحدة، إذ يحتاج المستثمرون إلى فهم كيف يتغير الإطار القانوني أو التنظيمي المحيط بالابتكار، كذلك يحتاج المستثمرون أيضًا إلى معلومات حول أنشطة الابتكار غير الناجحة بسبب وجود قيود تعيق إجراء أبحاث الابتكار باستخدام براءات الاختراع أو العلامة التجارية، فضلاً عن ذلك فإن هناك على الأقل طريقتان يمكن من خلالهما للتقارير المالية أن توفر معلومات ابتكارية ذات صلة للمستثمرين، **أولاً:** يمكن للتقارير المالية أن تقدم تقديراً لقيمة الابتكار، والذي سيشمل التوقعات حول التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الابتكار ومخاطر تلك التدفقات النقدية، وينبغي أن تعكس هذه التوقعات آثار الصفات الثلاث **(الحداثة، وعدم التنافس، والقابلية للاستثناء)** ثانياً: يمكن للتقارير المالية أن توفر معلومات مالية أو غير مالية تمكّن المستثمرين من تقييم الصفات الثلاثة للابتكارات الخاصة بالوحدة، وبالتالي تقييم قيمة الابتكار برمته **[7]**

الابتكار ووظيفة الاعتراف والقياس المحاسبي

ان من أبرز القضايا المتعلقة بالتقارير المالية واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية هي قضايا الاعتراف المحاسبي والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الابتكارات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية اثناء القيام بالانشطة والعمليات المالية الخاصة بها، فمن بين الوظائف المعاصرة للمحاسبة المالية هي وظيفة الاعتراف والقياس المحاسبي، إضافة إلى وظيفة الإتصال المحاسبي. **إذ تُعد الابتكارات أصولاً غير ملموسة يتم توليدها داخلياً، وبالرغم من أن المحاسبة تهتم عموماً بالاعتراف بالأصول الملموسة، فإن عملية الاعتراف من الناحية المحاسبية بالمعلومات بنوع من الأصول غير الملموسة، وخاصة تلك التي يتم توليدها داخلياً كالابتكارات، تعتبر من القضايا الجدلية الرئيسية في التقارير المالية، ومن هذا المنطلق فإن الابتكارات تعتبر مهمة بالنسبة لتطوير مهنة المحاسبة** في عدة مجالات بدءً من عمليات الاعتراف والقياس متمثلاً بعمليات تحليل العمليات المالية والتسجيل والتلخيص وصولاً الى قضايا التوصيل المحاسبي الذي يتجسد بالتقارير المالية

التي تقوم الوحدة بإنتاجها في نهاية الفترة المالية لغرض الافصاح عن نتائج اعمالها وما رافقها من ابتكارات ذات الصلة**[8]**

تحديات القياس أو الاعتراف المحاسبي

أن المحاسبة لم ترتقي بعد للإعتراف بالأصول الناتجة عن الابتكار لأن الاستبعاد الجزئي (الذي يشير الى إلى قدرة المخترعين على منع الآخرين من الوصول إلى الابتكار بشكل جزئي) يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت الوحدات تتحكم أو تسيطر على ابتكاراتها، والسيطرة تعد أمر مهم عند تحديد ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تمتلك أصلاً للاعتراف به من عدمه، فضلاً عن ذلك يوجد منظور آخر لهذه القضية هو أن الوحدات قد تسيطر على نتائج أنشطتها ولها حقوق فيها، لكن تقديرات قيم هذه الحقوق غير مؤكدة إلى حد كبير، وعليه فإنه وبموجب هذا المنظور، يوجد أصل معترف به، وبالتالي فإن التحديات المتعلقة بمحاسبة الابتكار قد تكون مرتبطة بالقياس، وليس بالاعتراف. إذا كان هذا هو الحال، فإن التقدم في تقدير قيمة الابتكار قد يكون ذو صلة بمن يقومون بصياغة ووضع معايير المحاسبة**[9]**.

يسعى العراق للدخول إلى مرحلة التحول الرقمي للإقتصاد العراقي وهذا استلزم الإهتمام بالركائز والأدوات الأساسية التي تساهم في تحقيق هذا التحول ومن ضمن تلك الركائز يبرز الابتكار المحاسبي والتنمية المحاسبية المستدامة كأدوات فعالة بالخصوص، مما يساهم في تفعيل أدوات وتقنيات المحاسبة الرقمية.

أهمية الإبتكار المحاسبي في تحقيق مرحلة الإنتقال للاقتصاد الرقمي في العراق

يمكن تلخيص تلك الأهمية ببعض الخصائص التي نوجزها كما يلي:

1) تفعيل عناصر ومكونات وأدوات المحاسبة الرقمية.
2) تطوير مناهج العمل المصرفي الرقمي والإنتقال إلى تفعيل المصارف الرقمية والعملة الرقمية.
3) رفع كفاءة الأداء المالي والإداري للمؤسسات التي تطبق أنظمة المحاسبة الرقمية.
4) تفعيل مستلزمات نظم الرقابة الداخلية وتطوير برامج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.
5) تبني فلسفة الحوكمة الرقمية ومنع محاولات الغش والفساد المالي والإداري.
6) تفعيل محور التنمية المحاسبية المستدامة بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

محاذير الإبتكار المحاسبي على التنمية المستدامة الحقيقية

لا نستطيع أن تغفل الجوانب الإيجابية العديدة التي تسعى الوحدة الإقتصادية من تحقيقها في ظل تطبيق منهج الإبتكار المحاسبي، لكن هذا لا يلغي ضرورة الحذر والتيقن من عدم الوقوع ببعض المحاذير والمصاعب العملية عند تطبيق منهج الإبتكار المحاسبي.

وما يقلق الباحثان من مخاوف توجيه الإبتكار المحاسبي إلى أوجه تتضمن محاذير ونورد مثال على ذلك حدوث إنقلاب مالي بصيغة إحتيال محاسبي تبنته إدارة ترامب خلال شهر شباط لعام 2026 والمتمثل برقمنة الدولار بعد أن اقتنعت الإدارة الأمريكية إن القيمة الإقتصادية العالمية للدولار الأمريكي بدأت تأخذ مساراً حرجاً وذا أثر سلبي على الأقتصاد الأمريكي في العقود القادمة وساعد على هذا التخوف ما أقدم عليه ترامب من الهجوم غير المبرر على الجمهورية الإيرانية الإسلامية في يوم 28 شباط 2026.

يهدف هذا القانون إلى توجيه وترسيخ الإبتكار الوطني للعملات المشفرة الأمريكية. وهذه بادرة خطيرة للإعتراف قانونياً ولاحقاً محاسبياً بالآصول الرقمية في أمريكا وبالذات قطاع العملات المشفرة التي تشوبها حالات فساد كبيرة.

وفي هذه الحالة يلعب الإبتكار المحاسبي دوره النسلبي في خلق سوق مالي رقمي لامركزي يعتمد على تطبيق تقنية (البلوكتشين) كأحدى أدوات المحاسبة الرقمية للمساهمة في تشفير وتأمين المعاملات الرقمية وتداول العملات المشفرة بصيغة خارجة عن سيطرة المصارف المركزية والرقابة الحكومية.

إن هذا الواقع يعيدنا إلى يوم 1971/8/13 وما سمي (بصدمة نيكسون) في زمن إدارة الرئيس نيكسون الذي أعلن عن عدم وجود غطاء ذهبي للدولار الأمريكي وكان الدولار مجرد ورقة خضراء تطبع بلا غطاء وإنهيار إتفاقية (بريتونوودز) التي ربطت العملات بالدولار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945.

بالإضافة إلى المخاوف والمحاذير المحاسبية أعلاه لا تزال هناك محاذير إقتصادية وسياسية على دول العالم كافة وبالذات الدول ضعيفة التطور ومنها دولنا العربية. إذ لم يعد الدولار مجرد أداة تبادل أو مخزن للقيمة، بل يتحول إلى أداة نفوذ سياسي واقتصادي مباشر. فأي تراجع في قيمة الدولار أو توسع في كتلته النقدية لن تتحمل نتائجه الولايات المتحدة وحدها، بل سيتوزع على كل من يحتفظ بهذه العملات في الخارج، فيما يمكن وصفه بأنه تدويل للتضخم**[10]**

المحور الثاني: ريادة الاعمال

تمهيد

تُعد ريادة الأعمال من أبرز المحركات الأساسية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث، إذ تمثل الإطار الذي يتيح للأفراد تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع واقعية تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار. وقد أصبحت الريادة اليوم أكثر من مجرد تأسيس مشروع تجاري، فهي ثقافة متكاملة تقوم على المبادرة، وتحمل المخاطر، واستشراف المستقبل، والقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في أسواق المال والاعمال. إن دراسة ريادة الأعمال تفتح المجال واسعاً لفهم دورها في دعم الاقتصاد الوطني، وتمكين الشباب، وتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي الحد من البطالة تدريجياً من أجل القضاء عليها.

مفهوم ريادة الأعمال

ان ريادة الأعمال كمصطلح يجسد معانٍ عديدة اعتماداً على الوضع القائم، إذ يرى عدد من الباحثين بأنه مصطلح يرتبط بالأعمال الصغيرة فيما يرى البعض بأن ريادة الأعمال تؤثر على جميع الصناعات ومستويات المجتمع وتتأثر فيه، لأنه يتعامل مع الابتكار والتنافسية والإنتاجية وتوليد الثروة وخلق الوظائف، ولقد تغيرت الأمور بشكل كبير مؤخراً نتيجة الابتكارات التكنولوجية حتى تغير مفهوم الريادة واصبح يشير إلى كيفية تحول الأشخاص إلى رواد أعمال، وهذا يعني أن التركيز يكون على الخصائص الشخصية والعوامل البيئية التي تؤثر على النشاط الريادي، ومع تزايد التركيز على القضايا البيئية وقضايا الاستدامة، أصبحت ريادة الأعمال بحاجة إلى أن يكون لها تأثير مجتمعي، وهذا يعني التركيز على الأنشطة الربحية وكذلك الأنشطة غير الربحية أو الأعمال الخيرية **[11]**

وبناءً على ما تقدم يرى الباحثان ان ريادة الأعمال تمثل عملية منهجية يقوم فيها الفرد أو الفريق باكتشاف الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتحويلها إلى مشروعات قائمة من خلال الابتكار وتوظيف الموارد المتاحة، مع تحمل المخاطر وعدم اليقين، بهدف تحقيق قيمة مضافة سواء في شكل أرباح مالية أو أثر اجتماعي ملموس.

انواع ريادة الاعمال

يوجد هناك العديد من أنواع ريادة الأعمال المختلفة، سيتم ادناه استعراض ومناقشة الأنواع الرئيسية لريادة الأعمال من حيث تعريفها وتطبيقها في بيئة الأعمال ولعل أبرزها ما يلي:

1) **ريادة الأعمال الحرفية:** تتضمن استخدام القدرات الفنية لإنتاج منتجات وخدمات جديدة، ويشير هذا إلى نوع من الصناعات المنزلية أو الحرف اليدوية التي تتميز في تصميمها وبالتالي يقوم رائد الأعمال الحرفي بصنع كل منتج بطريقة فريدة تختلف عن غيره، وأحياناً يُشار الى هذا النوع من ريادة الأعمال من أجل البقاء نظراً لاستخدام الناس لما لديهم من مهارات حرفية للحصول على دخل بسيط **[12]**
2) **ريادة الاعمال الرقمية:** تطور هذا النوع من خلال استخدام التقنيات الرقمية في السوق لاسيما بالسنوات الأخيرة، حيث زاد استخدام التجارة عبر الهواتف المحمولة بسبب متطلبات التباعد الاجتماعي والجسدي في الوقت نفسه، فإن زيادة معدلات الرقمنة جعلت من الأسهل على الشركات الناشئة الجديدة التطور. تُعرف ريادة الأعمال الرقمية بأنها "عملية الابتكار الريادي للقيمة الرقمية من خلال استخدام مختلف العوامل الرقمية **[13]**وساعد على إنتشار وتوسع هذا النوع فترة جائحة كورونا 2019-2022.
3) **ريادة الاعمال الصغيرة:** ريادة الأعمال في المشاريع الصغيرة تتعلق بدراسة كيفية استخدام أصحاب ومديري الأعمال الصغيرة للتفكير الريادي، تقليديًا كان هذا هو محور معظم الدراسات المتعلقة بريادة الأعمال لذا فإن ريادة الأعمال الاجتماعية تتضمن نوعاً من أنشطة الأعمال التي لها هدف تحفيزي عادةً ما يعني هذا أنها تشمل مبادرات غير ربحية يتم دمجها مع نشاط ربحي.
4) **ريادة الأعمال النسائية:** وتقتصر رائدات الأعمال هنا على النساء للقيام ببعض المهام المنزلية كالحياكة والخياطة والتطريز وصناعة بعض الأكلات المتميزة وبعض الحلويات وغيرها من الأعمال الريادية التي تجيدها النساء أكثر من الرجال.

طبيعة العلاقة بين الابتكار وريادة الأعمال

أوضح لويس جوزيف شومبيتر المعروف كأحد أعظم الاقتصاديين في القرن العشرين، ويعتبر الأب المبدع لطرح أفكار ومفاهيم ريادة الأعمال وقد أصطلح على شومبيتر "بأنه إشتراكي الفكر رأسمالي الممارسة" لدرجة كان يوصف بطرحه للأفكار الإشتراكية في الجامعة لكنه يمارس الفكر الرأسمالي في الحياة العملية. حيث منح لأفكار وريادة الأعمال والابتكار حياة، حيث تفترض فرضيته أن الابتكار يمكن استخدامه لتحقيق الاتي**[14]** :

1. إدخال منتج جديد أو نسخة محسنة من منتج موجود؛
2. استخدام تقنيات بيع أو إنتاج منتجات جديدة؛

3. فتح اسواق جديدة؛
4. شراء مصادر جديدة من المواد الخام؛
5. استغلال الفرص الصناعية الجديدة، وبالتالي أكد على ان النمو الريادي واستدامة الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الابتكار، لذلك تنتج الأعمال المبتكرة المال وتوفر وظائف للشباب، وان الابتكار الريادي والتنمية الاقتصادية المستدامة مرتبطان بشكل كبير.

وفي هذا السياق يرى الباحثان بأنه ينبغي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة تكثيف الجهود نحو ابتكار منتجاتها، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ضخ الأموال في قسم البحث والتطوير لإيجاد طرق جديدة لتحسين جودة منتجاتهم، فضلاً عن ذلك فإنه يتوجب على رواد الأعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحديث المعدات والآلات التي يستخدمونها في أنشطتهم التصنيعية، ويجب توظيف موظفين جدد يجيدون استخدام الحاسوب لضمان أن تكون مؤسساتهم مبتكرة في خط أعمالهم.

أهمية التعليم في تطوير ريادة الاعمال

تكمن أهمية التعليم في المجتمع من خلال حاجة المجتمع إلى التعليم لإعداد الافراد إعداداً جيداً وجعلهم قادرين على التنقل وتحقيق النجاح في مستقبل تكتنفه الكثير من المخاطر والتحديات وحالات عدم التأكد، إذ ان التعليم في ريادة الأعمال يسهم في تعزيز القدرة على تقديم المهارات ذات الصلة لدعم الشباب على تطوير المرونة والاستقلالية والابتكار والقدرة على التعرف على التهديدات والفرص من أجل العيش في حياة منتجة ومجزية في البيئة الديناميكية، لقد تم تشجيع ريادة الأعمال من خلال المبادرات الحكومية في العديد من بلدان العالم لمواجهة التحديات المتغيرة بسرعة في ظل الاضطرابات الاقتصادية، وبالتالي يمكن القول ان الهدف من التعليم لأجل السير على جادة الصواب والسير نحو خطى النجاح وتعليم طرائق تعليم ريادة الأعمال من أجل دعم الطلاب في التحرك نحو الفرص التي تعالج قضايهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ظهرت في مجتمعاتهم ومواجهة التحديات المستقبلية ولا سيما بعد تخرجهم**[15]**

ريادة الاعمال والبيئة

تلعب البيئة دور بارز في تحديد وتطور طبيعة ريادة الاعمال فضلاً عن الحاجة التي تعد المحور الاساسي في انتشار ريادة الاعمال وعلى مستوى محلي أو اقليمي. وقد اشار أموثا **[16]** في دراسته التحليلية التي اجراها على المرأة الريفية في الهند، إذ تُعد ريادة الأعمال واحدة من أفضل الوسائل لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقًا لمؤشر ريادة الأعمال العالمي فإن واحدة من كل إحدى عشرة امرأة تشارك في ريادة الأعمال حول العالم، وتحتل الهند المرتبة الثانية بين 22 دولة حيث قامت 14.1٪ من النساء بخوض ريادة الأعمال، ففي جميع الدول المتقدمة في العالم تسير معظم النساء على قدم المساواة مع الرجال في مجال الأعمال، وأن هناك علاقة إيجابية بين العوامل التحفيزية وتحديات ريادة الأعمال لدى النساء وأكدت الدراسة على أن النساء الرياديات قادرات على إدارة الأعمال مثل الرجال وتم تحديد ذلك من خلال دراسة الإطار الاجتماعي والاقتصادي لرائدات الأعمال فضلاً عن فهم العوامل المحفزة والمشجعة وراء رائدات الأعمال وذلك بعد تحليل الدخل الشهري لأسر هؤلاء النساء قبل وبعد دخولهن في المشروع.

وبحسب ماذكر اعلاه يرى الباحثان أن هناك دور محوري للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في تحفيز ريادة الأعمال، ولا سيما تمكين المرأة، بوصفها أداة فاعلة في تحقيق التنمية والحد من الفقر. غير أن التركيز انصبَّ فيما ذكرته دراسة Amutha أعلاه بصورة أساسية على العوامل البيئية والتحفيزية، دون التطرق الكافي إلى الأدوات الإبتكارية المحاسبية التي ينصب عليه جزء من موضوع بحثنا الحالي التي تضمن استدامة تلك المشروعات ومن هذا المنطلق، يؤكد الباحثان أن الابتكار المحاسبي يمثل حلقة وصل جوهرية بين ريادة الأعمال وتقليص الفقر، إذ لا يكفي إنشاء المشروع، بل يتطلب الأمر تبني أساليب محاسبية مبتكرة في إدارة التكاليف وتخفيضها، وتحليل التدفقات النقدية، وقياس الأداء، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويرفع احتمالات بقاء المشروع واستمراره، كما ويرى الباحثان أن ضعف المعرفة المحاسبية لدى رواد الأعمال، لا سيما في الدول ضعيفة التطور، قد يؤدي إلى تعثر المشروعات رغم توفر الحوافز البيئية. وعليه، فإن إدماج الابتكار المحاسبي ضمن منظومة ريادة الأعمال يسهم في خفض المخاطر واغتنام الفرصة الثمينة مما ينعكس في نهاية المطاف إيجاباً على تحقيق ربحية أعلى من جهة والحد من الفقر من جهة أخرى ولا سيما في المجتمعات الريفية.

وعليه فإن العلاقة بين ريادة الأعمال والفقر ليست علاقة مباشرة فحسب، بل تتوسطها كفاءة الأنظمة المحاسبية ودرجة الابتكار فيها، مما يجعل الابتكار المحاسبي أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى المجتمع ورواد الاعمال العاملين فيه.

المحور الثالث: مشكلة البطالة في العراق

المقدمة

يعاني المجتمع العراقي عموماً والشباب في سن العمل خصوصاً خلال العقدين الماضيين وبالتحديد بعد الإحتلال الغاشم للعراق عام 2003 من أمراض سرطانية ثلاث تؤرق المواطن بل وتؤرق الأجهزة الحكومية المختصه والمسؤولة عن تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمستدامة، إضافة إلى القلق والهم الكبير الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني. إن إحدى أخطر تلك الأمراض الإقتصادية والإجتماعية هي إنتشار وإستفحال بل وتفاقم ظاهرة البطالة بين صفوف القوى العاملة من الشباب العراقي وبالذات الالاف من خريجوا الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والأهلية وما ترفد به سوق العمل العراقي وما ينجم عنه من حدوث خلل هيكلي بين قوى العرض المتزايدة وقوى الطلب المتناقصة.

تواجه وزارة الشباب والرياضة ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية من جهة وهيئات عديدة أخرى حكومية ومنظمات المجتمع المدني في العراق مهمة التصدي لهذه الظاهرة الكارثية وعلى وجه التحديد إنعكاسها على تضخيم عناصر التكاليف الإجتماعية من ضمن تلك البرامج الحيوية هي برامج ريادة الأعمال وإقامة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من قبل رواد الأعمال الشباب من الخريجين للإنطلاق بإقامة مشاريعهم الخاصة من خلال دعم ومساندة الدولة لإولئك الرواد وبالذات تأمين الدعم المالي واللوجستي. **[17]**

كانت مبادرة البنك المركزي العراقي في مجال ريادة الأعمال ودعم الشباب العراقي في إقامة مشاريعهم الصغرى والصغيرة والمتوسطة جديرة بالإهتمام والدراسة ولو تكتنفها العديد من العقبات اللوجستية والعملية لتحقيق أهدافها المنشودة.**[18]**

واجها الباحثان مشكلة إحصائية متمثلة بعدم دقة البيانات التي تتحدث عن نسب البطالة في العراق من جهات رسمية ومراكز بحوث مختلفة تتراوح ما بين نسبة 5% و 36% وهذا لا يمكن قبوله في التحليل الإقتصادي.

ونظراً لصعوبة توفير البيانات التحليلية الشاملة لعموم العراق يسعى الباحثان بالتركيز في هذا البحث على دراسة أستشرافية-تنموية.

إن جوهر مشكلة البطالة تتمثل بتزايد عدد الخريجين من الجامعات الحكومية والأهلية مما ينعكس بشكل مباشر على تفاقم مشكلة البطالة الحقيقية بما فيها بعض أشكال البطالة المقنعة والترهل الإداري وبالذات بين صفوف الشباب العراقي مما يؤدي وبشكل مباشر إلى تضخيم التكاليف الإجتماعية.

وهناك تصريحات رسمية لبعض المسؤولين من ضمنهم السيد عبد الزهرة الهنداوي كممثل لوزارة التخطيط إذ أشار إلى أن محافظة نينوى تشكل أكبر نسبة بطالة وتقدر ب 33%، تليها محافظة المثنى إذ تقدر بنسبه 27%، وفي المرتبة الثالثة تأتي محافظة ذي قار بنسبة 26%، ورابعاً جاءت محافظة البصرة بنسبة 22%. **[19]**

كما أشار الهنداوي إلى الخلل الكبير في بيانات الديموغرافيا الإحصائية بسبب عدم توفر بيانات رسمية متطابقة الصادرة عن الجهات الرسمية (من ضمنها وزارة التخطيط، وزارة العمل والشئون الإجتماعية، وزارة الشباب والرياضة، البنك المركزي العراقي، وغيرها من الجهات الحكومية ذات العلاقة). ويقول المتحدث باسم الوزارة عبد الزهره الهنداوي "يمثل الشباب الفئة الأكبر في المجتمع العراقي، إذ ارتفعت نسبة البطالة للفئة العمرية من 15-40 عاما إلى 23%، في حين بلغت نسب البطالة بين جميع النساء 30% للعام 2021."

في مقابل تلك الأرقام، كشفت وزارة التخطيط العراقية عن ارتفاع نسبة البطالة بين العراقيين إلى 16.5% في عام 2021، فيما كانت 14% في عام 2020 حيث شهد العراق حينها إغلاقًا تجاريا بسبب جائحة كورونا.

للأسف يعزي البعض أسباب إرتفاع البطالة في عام 2021 مقارنة بما كان عليه عام 2020 هو بسبب جائحة كورونا ولا يتفق الباحثان مع هذا التبرير لكون جائحة كورونا قد بدأت فعلاً منذ شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 2019 وأستمرت للأعوام 2020-2022 تقريباً. لذا يرى الباحثان أن مشكلة البطالة أكبر من ذلك بكثير وبمستوى أعمق وبسبب تعطيل دور الشركات الصناعية والزراعية التي تقدر بعشرات بل بمئات الالاف من المصانع والمزارع التعاونية المتوقفة عن العمل بدون وجه حق ودون مبررات منطقية**[20]**.

للأسف الشديد لم يقتصر الأمر على عدم قدرة إستيعاب المؤسسات والجهات الحكومية وكذلك منظمات الأعمال الإقتصادية الخاصة للجيش الضخم من العاطلين من الخريجين، بل تتفاقم المشكلة من خلال إستقدام العمالة الأجنبية الوافدة على حساب "تعريق الوظائف الوطنية" إذ بلغت تقديرات العمالة الوافدة أن تصل عتبة المليون مستخدم دون الإكتراث بتشغيل العمالة الوطنية.

ووفق الأرقام التي قدّمها وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد أحمد الأسدي في إحدى الندوات حول البطالة والعدالة الاجتماعية داخل مجلس الأمناء العراقي (مؤسسة حكومية)، فإنه يوجد مليون عامل أجنبي غير مرخص في العراق.

وأشار الوزير إلى أن تنظيم العمالة الأجنبية سيوفر مئات الآلاف من فرص العمل للعراقيين الذين يعانون البطالة.

ويبلغ عدد العمالة الأجنبية المرخصة من قبل وزارة العمل نحو 160 ألفا، وذلك بحسب المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السيد نجم العقابي، الذي أوضح أن عدد العمالة غير المرخصة تصل أضعاف هذه الأعداد المعلنة، إلا أنه لم يحددها برقم معين.

إن غياب البيانات الدقيقة والصحيحة عن أعداد العمالة الأجنبية من عدة جهات بما فيها مؤسسات مستقلة على سبيل المثال لا الحصر اتحاد نقابات العمال العراقيين، تبين أن هذه المؤسسات لا تملك إحصائيات خاصة بها لذا أصبحت ملزمة بتبني الإحصائيات المعلنة من الحكومة الاتحادية ببغداد.

في غضون ذلك، يقول رئيس مؤسسة عراق المستقبل للدراسات الاقتصادية (مؤسسة مستقلة) منار العبيدي، إن "معدل التحويل الشهري لجميع العمالة الأجنبية للخارج يبلغ بحدود 200 دولار للعامل الواحد"، مبينا خلال حديثه للجزيرة نت أن أكثر من 2.4 مليار دولار تخرج سنويا من العراق لدول العمالة الأجنبية[21] .

أن قانون الاستثمار العراقي يتيح للشركات الاستثمارية إدخال العمالة الأجنبية للبلاد بنسبة بين 40% - 60% من العدد الكلي للعاملين في المشروع، يتسأل الباحثان عن جدوى وموضوعية هذه الفقرات من قانون الإستثمار العراقي وبالمقابل يلهث المواطن العراقي بالبحث عن أي فرصة عمل بغض النظر عن مدى إنسجام تلك الفرصة المتاحة مع مؤهلاته وشهاداته الدراسية. [22]

ناقش هذا البحث ضمن متغيراته الثلاث مشكلة البطالة لدى الشباب العراقي مما تشكل أهمية كبيرة يعاني منها المجتمع العراقي عموماً وبالذات في السنوات الأخيرة وتزداد تلك الأهمية بسبب تفاقم هذه المشكلة المتمثلة بإنتشار وإستفحال وتفاقم ظاهرة البطالة بكافة أشكالها في المجتمع العراقي وبالذات بين صفوف الشباب من القوى العاملة. مما يتطلب الإهتمام بدراسة موضوع وآليات وإجراءات إعداد وتنفيذ برامج ريادة الأعمال بإعتبارها خارطة طريق للحد من البطالة. لكن هذه البحث يضيف أهمية أخرى كونه سوف يناقش الجوانب المحاسبية والمالية وتحديات قياس التكاليف الإجتماعية في العراق للنهوض بمتطلبات التنمية الاقتصادية-الاجتماعية عموماً والتنمية البشرية خصوصاً من أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل بسعادة الإنسان العراقي بإعتباره هدف وأداة التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة.

التكاليف الإجتماعية: [23]

التكلفة الاجتماعية: هي مجموع التكلفة البديلة للموارد التي تستخدمها الشركة أو الدولة لإنتاج سلعة ، فضلاً عن التكاليف الخارجية المستمدة من المجتمع الذي يتعين عليه إنتاج تلك السلعة . وبالتالي، تشير التكلفة الاجتماعية إلى التكلفة التي يجب أن يتحملها المجتمع لوجود الشركات العاملة.

وفقًا لنظرية الاختيار العقلاني، من المفترض أن الأفراد، عند اتخاذ القرار، يأخذون فقط في الاعتبار التكاليف التي يتحملونها. وبموجب هذه الطريقة، لا تأخذ في الاعتبار التكاليف التي يمكن أن يولدها هذا الاختيار في المجتمع. هذه التكاليف المشتقة هي ما يعرف باسم "التكاليف الاجتماعية."

يتم إنتاج التكلفة الاجتماعية من خلال إنتاج النشاط الاقتصادي. في هذا المعنى، يحدث عند تطوير نشاط اقتصادي، إذ يتم اشتقاق التأثيرات في المجتمع. وتُعرف تلك التأثيرات باسم "العوامل الخارجية". لذلك، عندما يتم تنفيذ نشاط اقتصادي معين، يمكن أن يكون له عوامل خارجية إيجابية أو سلبية.

عندما تحدث عوامل خارجية سلبية، تكون التكاليف الاجتماعية أكبر من التكاليف الخاصة. بهذه الطريقة، عندما ينتج عن نشاط اقتصادي تلوث، يمكن أن تكون تكلفة التلوث المذكور على المجتمع أعلى من التكلفة الخاصة لرجل الأعمال الذي، من خلال استغلاله، يلوث الأرض.

من ناحية أخرى، عندما نشير إلى عوامل خارجية إيجابية، كما يحدث في التعليم، فإننا نتحدث عن تكلفة خاصة أعلى، فضلاً عن تكاليف اجتماعية أفضل وأقل. في هذه الحالة نتحدث عن المنفعة الاجتماعية.عندما تحدث عوامل خارجية إيجابية، يمكننا القول، في بعض الأحيان، أن هناك منفعة اجتماعية أكبر من المنفعة الخاصة. ويوضح الشكل (1) في ادناه مؤشرات البطالة:

الشكل (1) :مؤشر البطالة وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في العراق للأعوام 2014-2022

- من إعداد الباحثان بتصرف على ضوء البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء-العراق **[24].**

** لدى الباحثان تحفظ على تضارب نسب البطالة المقدمة من جهات عديدة بما فيها بعض الباحثين وصندوق النقد الدولي وشبكة الإقتصاديين العراقيين عدا عن أجهزة حكومية من ضمنها الجهاز المركزي للإحصاء إذ تتراوح النسبة ما بين 5% لغاية 36% وهذا يشكل تفاوتاً كبيراً جداً يتجاوز الفرق نسبة 30% مما يؤدي طبعاً إلى صعوبة الإعتماد على هذه التقديرات المتضاربة في قياس عملية التحليل الإقتصادي العلمي على أسس سليمة وموضوعية ودقيقة إنسجاماً مع متطلبات التحليل العلمي.

أصدرت مؤسسة "عراق المستقبل" المستقلة تقريرها عن العمالة في العراق خلال 2022 وفق البيانات أدناه[**21**]:مصدر سابق

- بعتبر العراق الأعلى عالمياً في عدد موظفي القطاع العام مقارنة بعدد السكان.
- يوجد ما يقارب مليونان ونصف يعملون في القطاع العام المدني.
- كما يوجد بحدود مليون وسبعمائة ألف مواطن يعمل في الأجهزة الأمنية.
- هناك نسبة 37% من العاملين يعملون في الوظائف الحكومية.
- هناك ما يقارب ثلاث ملايين ونصف من المواطنين يتقاضون رواتب تقاعدية.
- يضاف إليهم ما يزيد عن أربعمائة ألف من غير العراقيين يتقاضون رواتب تقاعدية من العراق.
- وكذلك بحدود مليون ونصف يتقاضون معونة الرعاية الإجتماعية.
- وكحصيلة إجمالية تتكبد الخزينة العراقية لرواتب تقارب العشرة ملايين وهذا رقم كبير جداً.

بكل تأكيد سوف يرهق الموازنة التشغيلية التي تعاني بإستمرار من قلق في ظل أي تدهور في أسعار النفط عدا عن أسباب أخرى يتعرض لها العراق وهي خارجة عن إرادته وخير مثال التدهور الأمني الأقليمي والإعتداءات الغاشمة من قبل الكيان الصهيوني وامريكا على الجارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ 28 شباط 2026 ولغاية الآن وما تسبب من أثار سلبية على تصدير النفط العراقي بسبب إغلاق مضيق هرمز ولم يكن العراق بمنئ عن الآثار السلبية التي أدت إلى هبوط الإنتاج اليومي من أربعة ملايين ومائة وخمسون ألف برميل يومياً إلى ثلاثة ملايين فقط، لكنه لم يتجاوز المليون ومائتي الف برميل نفط تم تصديره وفق الطرق البرية المتاحة وهذه معرضة للهبوط كذلك في حال أستمرار طاحونة الحرب الإقليمية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

1. توجد علاقة تكاملية بين كل من الابتكار المحاسبي بمفهومه المعاصر ومنهج ريادة الاعمال.
2. استكمالاً للاستنتاج أعلاه توجد علاقة متداخلة بين منهج ريادة الاعمال بإعتبارها خارطة طريق للحد من البطالة في صفوف الشباب العراقي.
3. تشتت مركزية المؤسسات المسؤولة عن ريادة الاعمال لدى كل من البنك المركزي العراقي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة ومجلس الوزراء فضلاً عن جهات عديدة أخرى ذات طابع حكومي.
4. ان هذا التشتت المؤسساتي يعرقل تحقيق الإستفادة الحقيقة والفاعلة من المنح والمساعدات المقدمة للعراق من قبل بعض

دول العالم مثل دولة المانيا على سبيل المثال لا الحصر، مما ينعكس على تطوير وتطبيق فلسفة ريادة الاعمال، ومن ضمنها الجامعات الحكومية التي لديها حاضنات اعمال للريادة.

5. تفاوت الجهات الرسمية المسوؤلة عن تطبيق سياسات الإستخدام والعمالة في تقديم صورة حقيقة وواقعية عن حجم البطالة في المجتمع العراقي.
6. وجودعمالة أجنبية بحدود المليون عامل بمن فيهم البعض من العمالة الوافدة غير الشرعية من مختلف الجنسيات بما فيها بعض الجنسيات الأسيوية غير العربية.

ثانياً. التوصيات

1. الدعوة لإنشاء هيئة مستقلة ترتبط إدارياً ومالياً وفنياً بالامانة العامة لمجلس الوزراء تحت مسمى الهيئة الوطنية لتنمية وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تعميق فلسفة ريادة الاعمال ووضع حلول آنية لمشكلات الخريجين ولا سيما مشكلة البطالة.
2. إنشاء صندوق سيادي للشباب يكون تحت تصرف الهيئة المقترح انشاءها يقوم بتمويل تلك (المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة) مؤقتاً على شكل قروض حسنة مستردة (بدون فائدة).
3. ضرورة تبني أساليب وتقنيات الابتكار المحاسبي العلمية والحديثة التي تسهم في تفعيل وتطوير برامج ريادة الاعمال.
4. تنويع وتوسيع برامج ريادة الاعمال في مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لإستقطاب ومساعدة عدد كبير من خريجو الجامعات في العراق لاقامة مشاريعهم الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
5. دعوة بعض الجهات الحكومية بضمنها وزارتي (التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية) وهيئة الضمان الاجتماعي واتحاد الصناعات العراقية ورابطة التجار ورجال الاعمال وغيرها من الجهات للقطاعين العام والخاص لدراسة مشكلة البطالة بين صفوف الشباب العراقي ورسم سياسات تشغيل واستخدام تساهم مرحلياً في الحد من البطالة لدى صفوف الشباب العراقي.
6. دعوة الجامعات لتفعيل حاضنات الاعمال لديها بشكل موضوعي وعملي من خلال خلق علاقة وطيدة ومتبادلة بين خريجين الجامعات العراقية وخريجو جامعات دول العالم وبما يضمن اتاحة الفرصة للخريجين من إقامة مشاريعهم الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعد الاستفادة من التجارب الناجحة لتلك الدول في مجال ريادة الاعمال والحد من البطالة.
7. العمل على تحديد نسب البطالة الحقيقة بين صفوف الشباب العراقي لكي يتم رسم سياسات العمالة والإستخدام بشكل منهجي ومخطط لمعالجة مشسكلة البطالة.
8. دعوة موجهة لوزارة التربية بإستحداث مدارس ثانوية متخصصة بريادة الأعمال وبناء التفكير الإبداعي للطالب العراقي على البدء بطرح مشاريعهم الريادية وفق منهجية عملية تحتضنها واحة المعرفة المهنية لدى تلك المدارس من خلال ورش التدريب والتنمية المهنية.
9. دعوة موجهة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي متمثلة بدائرة التقويم والإشراف العلمي بإستحداث مقرر دراسي لفصلين دراسيين يغطى على مدى (2) ساعة تدريسية كمتطلب جامعي للجامعات والكليات الحكومية والأهلية كافة ولكافة التخصصات الطبية والهندسية والعلمية والإنسانية والقانون إضافة إلى كليات الإدارة والإقتصاد والقانون على أن يدرس هذا المقرر بثلاث محاور رئيسية وهي محور محاسبي وإداري وإقتصادي.

المصادر

[1] Pathways Commission Report, 2012. Charting a national Strategy for the next generation of accountants. American Institute of Certified Public Accountants and American Accounting Association. www.aaahq.org/Pathways-Commission.

[2] Lev, B., & Gu, F. (2016). The end of accounting and the path forward for investors and managers. John Wiley & Sons.

[3] Jones, C. I. (2019). Paul Romer: Ideas, nonrivalry, and endogenous growth. *The Scandinavian Journal of Economics*, *121*(3), 859-883.

[4] Monteiro, E., Constantinides, P., Scott, S., Shaikh, M., & Burton-Jones, A. (2022). Qualitative research methods in Information Systems: A call for Phenomena-focused Problematization.

النقيب. كمال: بحث بعنوان "أهمية تطبيق تقنيات الذكاء الإصطناعي في تعزيز التنمية المحاسبية المستدامة" منشورفي مجلة إقتصاديات الأعمال، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الفلوجة، العدد الرابع، نشرين الأول، 2025.

[6] Celik, B., & Vanschoren, J. (2021). Adaptation strategies for automated machine learning on evolving data. IEEE transactions on pattern analysis and machine intelligence, 43(9), 3067-3078.

[7] Financial Accounting Standards Board (FASB), 2021. Statement of financial accounting concepts No. 8, conceptual framework for financial reporting.

[8] Barth, M. E., & Gee, K. H. (2024). Accounting and innovation: Paths forward for research. *Journal of Accounting and Economics*, *78*(2-3), 101733.

[9] Glaeser, S., & Lang, M. (2024). Measuring innovation and navigating its unique information issues: A review of the accounting literature on innovation. *Journal of Accounting and Economics*, *78*(2-3), 101720.

[10]. https://www.vdl.me/.

[11] Ratten, V. (2016). Female entrepreneurship and the role of customer knowledge development, innovation outcome expectations and culture on intentions to start informal business ventures. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, 27(2-3), 262–272.

[12] Ratten, V. (2023). Entrepreneurship: Definitions, opportunities, challenges, and future directions. *Global Business and Organizational Excellence*, 42(5), 79-90.

[13] Cimperman, S. (2023). Informal socialization in virtual work environments: Creating a digital culture of connectivity. Global Business and Organizational Excellence, In Press.

[14] Natasha Lorraine Menezes (2017). Decoding Theories that Make an Entrepreneurship. India: entrepreneurship Oct 19.

[15] Hardie, B., Highfield, C., & Lee, K. (2020). Entrepreneurship education today for students' unknown futures. *Journal of Pedagogical Research*, *4*(3), 401-417.

[16] Amutha, D. (2014). Analytical Study of Rural Women Entrepreneurship to Enhance Income–Reference to Tuticorin District. Int J Econ Manag Sci, 3(212), 2.

[17] موقع شبكة الإقتصاديين العراقيين.

[18] التقارير السنوية والنصف سنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

[19] https://sputnikarabic.ae/20221212/.

[20] التقارير السنوية والفصلية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية/ الجهاز المركزي للإحصاء.

[21] مؤسسة "عراق المستقبل" المستقلة.

[22] قانون الإستثمار العراقي وتعديلاته وقانون العمل العراقي وتعديلاته.

[23] https://www.economyinarabic.com/.

[24] https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate.

[25] موقع صندوق النقد الدولي.